

دراسة تحليلية لواقع تمويل النوافذ الإسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر

دراسة حالة مديرية الخدمات المالية الإسلامية بنك الإسكان خلال الفترة 2014-2020

An analytical study of the reality of financing Islamic windows for economic institutions in Algeria Case study of the Islamic financial services directorate of Islamic services housing Bank during the period 2014-2020

خليفة جمال¹، عبد الرحمان عبد القادر²

Abderrahmane Abdelkader Khelifi Djamel

¹ جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، khe.djamel@univ-adrar.dz² جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، abdrh.aek@univ-adrar.dz

تاريخ النشر: 2022-03-31

تاريخ القبول: 2022-03-01

تاريخ الاستلام: 2022-01-16

ملخص:

نهدف من خلال هذا العمل إلى بيان واقع تمويل النوافذ الإسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي للتعريف بمديرية المنتجات المالية الإسلامية التابعة لبنك الإسكان، والمنهج التحليلي لتحليل ودراسة حجم التمويل المقدم للمؤسسات الاقتصادية، وأهم القطاعات الممولة من النافذة محل الدراسة. ومن النتائج التي تم التوصل إليها: هو أن التمويل الفعلي اقتصر فقط على السلم والمربحة بدرجة اقل، كما اقتصر التمويل على مؤسسات القطاع الخاص ذات الطابع الصناعي والتجاري. الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي؛ النوافذ الإسلامية؛ بنك الإسكان؛ المربحة؛ السلم.

تصنيف JEL : G23

Abstract:

This study aimed to demonstrate the reality of financing Islamic windows for economic institutions in Algeria, the researcher has adopted the descriptive approach and this is to introduce the directorate of Islamic financial products affiliated to the Housing Bank, the analytic approach to study the amount of funding provided to economic institution, and the important sector funded by the window.

Among the most important findings are the following: The Islamic window of the Housing, the actual financing was only limited to the Salam and Murabaha formulas to a lesser degree, and this is for convenience These formulas are for economic activity, as they were limited to financing private sector institutions of a commercial and industrial nature.

Keywords: Islamic finance, Islamic windows, Housing Bank, Murabaha, Salam.

JEL Classification Codes : G23

1. مقدمة:

من أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية سواء في بداية نشاطها أي تحويل الأفكار إلى مشروعات قائمة تعرض منتجات أو خدمات سلعية هادفة بذلك إلى الربح، أو توسيع المشاريع القائمة أو حتى تشغيل عملياتها، ومن بين الخيارات المتاحة للتمويل أمام هذه المؤسسات، القروض البنكية بأسعار فائدة مع تقديم ضمانات وهذا ما يزيد من تكلفة المشروع ويزيد من احتمال فشله، أو عن طريق اللجوء إلى البنوك الإسلامية للحصول على التمويل اللازم عن طريق إحدى صيغ التمويل الإسلامي، ومن المعروف أن صيغ التمويل الإسلامي تنقسم إلى قسمين أولهما يعتمد على البيوع كالمراوحة أو الإيجار والاستصناع، وقسم يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة وفق قاعدة "الغنم بالغرم" كالمشاركة والمضاربة وهذا النوع يتم عادة بدون فرض هوامش ولا تقديم الضمانات حيث يبدو من الناحية النظرية هو الصيغة الأنسب للتمويل.

عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة انتشارا واسعا للشبابيك الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية العمومية والخاصة، حيث بلغ عددها 130 نافذة إسلامية حسب تصريح وزير المالية لوكالة الأنباء الجزائرية في 2021/03/16، ومن بين هذه الشبابيك الإسلامية مديرية المنتجات الإسلامية التابعة لبنك الإسكان الجزائر والمتخصصة في تمويل المؤسسات الاقتصادية والتي ستكون موضوع بحثنا، حيث سنعرف بهذه النافذة ودورها في تمويل قطاع الأعمال.

1.1. إشكالية :

عرف سوق التمويل في الجزائر في الفترة الأخيرة انتشارا كبيرا للنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، وتوفر النوافذ الإسلامية التمويل وفق تعاليم الشريعة الإسلامية، شأنها شأن البنوك الإسلامية، ومن بين أهم هذه النوافذ مديرية الخدمات المالية الإسلامية التابعة لبنك الإسكان والتي تتجاوز مدة نشاطها في سوق التمويل الجزائري السبع سنوات، ومن هذا المنطلق يمكن طرح السؤال التالي:

ما هو واقع تمويل المؤسسات الاقتصادية وقطاع الأعمال من طرف مديرية الخدمات المالية الإسلامية التابعة لبنك الإسكان في الجزائر خلال الفترة 2014 إلى 2020؟

وللخوض في هذه الدراسة نحاول أن نجزي هذا الإشكال إلى مجموعة من الأسئلة وهي:

- ما هو مفهوم النوافذ الإسلامية ؟
- ما هي صيغ التمويل المعروضة للمؤسسات الاقتصادية من طرف مديرية الخدمات المالية الإسلامية لبنك الإسكان؟

- ما هي مساهمة النافذة محل الدراسة في تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟

2.1. فرضيات الدراسة:

- تعرض النافذة صيغ تمويل إسلامية موجه خصيصا لتمويل الأنشطة الاقتصادية.
- تلتزم النافذة بجميع شروط نظام الصيرفة الإسلامية المعمول به في الجزائر.
- للنافذة الإسلامية دور في تمويل المؤسسات الاقتصادية في جميع القطاعات الاقتصادية.

3.1. أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

- التعريف بالنوافذ الإسلامية.
- التعريف بأهم المنتجات المالية الإسلامية المتاحة للمؤسسات الاقتصادية.
- واقع تمويل المؤسسات الاقتصادية من طرف النافذة محل الدراسة.
- أهم القطاعات الممولة من طرف النافذة الإسلامية محل الدراسة.

4.1. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الموضوع المتناول، حيث يمثل الحصول على الأموال من الإشكالات في الجزائر بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، سواء في بداية المشروع أو عند تشغيله أو حتى عند توسيعه، خاصة في منظومة بنكية تعتمد على الفائدة، لذلك فوجود مثل هذه المؤسسات العارضة لمنتجات التمويل الإسلامي يعتبر بديلا للباحثين على تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية، زد على ذلك تنوع أساليب التمويل الإسلامي والذي يوافق كثيرا الحاجيات المالية للمؤسسات الاقتصادية.

5.1. منهج الدراسة:

من اجل الوصول إلى أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي وهذا لوصف الظاهرة المتعلقة بالنوافذ الإسلامية في الجزائر وإبراز خصائصها وأهم مميزاتها والمنهج، التحليلي وهذا لتحليل البيانات المتعلقة بالنافذة المدروسة والمتمثل في حصيلة نشاطها منذ تأسيسها إلى تاريخ كتابة هذا البحث.

6.1. مصدر جمع البيانات:

لإنجاز هذا البحث والإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على مجموعة من مصادر المعلومات، والتي لها علاقة بموضوع البحث، من مجلات ومقالات وتشريعات، بالإضافة إلى تقارير نشاط الشهرية، والتقارير السنوية لمديرية الخدمات المالية الإسلامية التابعة لبنك الإسكان .

7.1. هيكل الدراسة:

تحتوي الدراسة على إطار نظري نعرض فيه التعريف بالنوافذ الإسلامية في الجزائر مع إبراز مميزاتها وأهم منتجاتها المالية، أما الجانب التطبيقي نحاول فيه التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، وعرض هيكلها، وتسليط الضوء على واقع تمويل المؤسسات الاقتصادية من طرف هذه النافذ، وذلك بعرض تطور عدد المؤسسات المستفيدة من منتجاتها المالية، وتطور حجم هذا التمويل حسب صيغ التمويل الإسلامي، وأهم القطاعات المستفيد.

2. تعريف النوافذ الإسلامية:

عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية النوافذ الإسلامية على أنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2005، صفحة 45)، كما تعرف النوافذ الإسلامية على أنها فروع تنتمي إلى مصارف ربوية، وتمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (حفصي، 2017، صفحة 193)، وتعرف أيضاً على أنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة التي توفر خدمات إدارة الأموال وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية (خطوي و مبارك، 2020، صفحة 926).

وتعرف أيضاً النوافذ على أنها الفروع التي تنتمي إلى مصارف تقليدية وتمارس الأنشطة والعمليات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي يستطيع المصرف التقليدي من خلال تلك الفروع أن يمارس النشاط المصرفي الإسلامي بالتوازي مع ممارسته للنشاط المصرفي التقليدي (رحماني و جبوري، 2020، صفحة 74).

أجمعت التعاريف السالفة على أن النوافذ الإسلامية هي وحدات متخصصة في خدمات التمويل الإسلامي، توفر التمويل، وخدمات إدارة الأموال، والاستثمار بما يتوافق مع تعاليم الشرع الإسلامي، بحيث يمكن القول أن البنوك التقليدية تمارس نشاط الصيرفة الإسلامية من خلال هذه النوافذ.

3. دوافع إنشاء النوافذ الإسلامية في الجزائر:

من أهم أسباب التوجه نحو فتح النوافذ الإسلامية هو الاستفادة من مزايا التمويل الإسلامي لأن هذا التمويل الذي ينحصر فقط في الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية، بل يتعلق الأمر بنشاط مصرفي يحقق أرباحاً، وسنحاول عرض أهم مزايا فتح هذه النوافذ في التالي:

- الإرادة السياسية لدى الحكومة الجزائرية للدخول في الصيرفة الإسلامية والتي تتجلى في تصريح رئيس الحكومة بقوله " إن العمل بالصيرفة الإسلامية يدخل ضمن توجيهات الحكومة لتطوير المنظومة المالية وتنويع منتجاتها وخدماتها، وأكد أن الصيرفة الإسلامية سيتم العمل بها وتعميمها بشكل تدريجي بالاعتماد على طرق علمية ودقيقة في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية (وكالة الأنباء الجزائرية ، 2020).

- محاولة جذب الأموال المكتنزة وكذا المتداولة خارج القطاع المصرفي والمقدرة ب 6000 مليار دج نهاية 2020 وهذا حسب تصريح رئيس الحكومة لوكالة الأنباء الجزائرية وهذا راجع لحساسية مالكي هذه الأصول لمبادئ الشريعة الإسلامية في استثمارها وتوظيفها حسب تصريح رئيس الحكومة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)

- رغبة البنوك التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال عن طريق هذا النشاط بهدف الاستحواذ على حصة أكبر في سوق رأس المال (خطوي و لسلوس، 2020، صفحة 926).

- المحافظة على عملاء البنوك التقليدية من التوجه إلى البنوك الإسلامية (خطوي و لسلوس، 2020، صفحة 926).

- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية (حفصي، 2017، صفحة 193).

- الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي (حفصي، 2017، صفحة 193).

- سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع أو نافذة بدل إنشاء مصرف جديد (حفصي، 2017، صفحة 193).

4. متطلبات فتح النوافذ الإسلامية من طرف البنوك التقليدية حسب القانون الجزائري:

لعرض منتجات تمويل إسلامية في الجزائر من طرف البنوك التقليدية، والتي تبدي رغبة في لذلك يتعين عليها استيفاء مجموعة من الشروط، والتي وردت في النظام رقم 20-02 الصادر في 15 مارس 2020، ويمكن تلخيصها في التالي:

1.4. موافقة بنك الجزائر:

يتطلب على كل مؤسسة مالية رغبة في تقديم منتجات مالية إسلامية الحصول المسبق على ترخيص بنك الجزائر وفق شروط موضحة في المواد 14 و 15 من النظام 20-02 مارس 2020 وهي (النظام رقم 20-02، صفحة 34):

- الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

- بطاقة وصفية للمنتج

- رأي مسؤول رقابة المطابقة بالنسبة للبنك أو المؤسسة المالية طبقاً لأحكام المادة 25 من النظام 11-08 نوفمبر 2011.

2.4. بيان إجراءات الاستقلالية للنافذة الإسلامية:

تتطلب ممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية من طرف البنوك التقليدية من خلال نوافذ إسلامية إجراءات من خلالها يتم بيان استقلالية النافذة الإسلامية عن البنك التقليدي وهي الموضح في المواد 17 و 18 من النظام 20-02 مارس 2015 والتي يمكن ذكرها في التالي (النظام رقم 20-02 مارس 2020، صفحة 34):

- يجب أن يكون شبك الصيرفة الإسلامية مستقلاً مالياً عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.

- يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصرياً لنشاط شبك الصيرفة الإسلامية.

- ولضمان استقلالية شبك الصيرفة الإسلامية وجب إنشاء هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية.

3.4. الالتزام الشرعي:

إن نشاط الصيرفة الإسلامية له خصوصية تتمثل في الامتثال لضوابط الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات المالية وجميع أنشطة النوافذ الإسلامية أو حتى البنوك الإسلامية ويتجلى هذا الالتزام في التالي:

- في إطار ممارسة العمليات المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، وتتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، تكمن مهمة مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص في إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية (النظام رقم 20-02 مارس 2020، صفحة 34).

وما يجعل هذه الهيئة مستقلة هو شرط التعيين من الجمعية العامة، وتختص هذه الهيئة في تقييم مدى مطابقة عمليات النافذة الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية (خطوي و بن موسى، النوافذ الإسلامية كالية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، 2021، صفحة 95).

- تتطلب الصيرفة الإسلامية مراقبة شرعية، وهذا نظرا لخصوصية هذا النشاط الذي يراعي الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية قبل الربح، ولهذا وجب وجود تدقيق شرعي تكون مهمته الرقابة على عمليات النوافذ الإسلامية، وهذا وفق قرارات الهيئة الشرعية بهدف التأكد من تحقيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية، ويستحسن أن يتبع العملية تدقيق شرعي خارجي مستقل، ويمكن أن تقوم بالتدقيق الشرعي شركات متخصصة (خطوي و بن موسى، النوافذ الإسلامية كالية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، 2021، صفحة 96)، وهذا بهدف الابتعاد عن جميع المعاملات المشبوهة والمنهي عنها شرعا.

يضع قانون 20-02 الصادر في 15 مارس 2020 لبنة أساسية لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية من طرف البنوك التقليدية العاملة في الجزائر سواء بنوك عمومية أو خاصة في إطار قانوني يراعي جانبا من خصوصية التمويل الإسلامي خاصة في إلزامه الفصل ماليا ومحاسبيا بين البنك التقليدي والنافذة التابعة له، إضافة إلى إلزامه بوجود رقابة شرعية تدقق في جميع العمليات المالية للنافذة.

5. تحديات ومعوقات نشاط النوافذ الإسلامية في الجزائر:

يواجه نشاط البنوك ونوافذ الإسلامية جملة من التحديات التي يمكن تلخيصها في التالي:

- يمثل التحدي القانوني من أهم التحديات التي تواجه عمل النوافذ الإسلامية والبنوك الإسلامية ويتمثل في أن الامر 11-03 أوت 2003 لا يمنع المصرفي الإسلامي من العمل، إلا انه لا يراعي خصوصية هذا التمويل بل هو موجه بشكل خاص لتنظيم عمل البنوك التقليدية، زد على ذلك انه لا القانون الجبائي ولا القانون التجاري يراعي خصوصية هذا النشاط (العربي و طروبيا، 2020، صفحة 260).

- من اكبر التحديات التي تواجه هذا النشاط هو تحدي السياسة النقدية، ويتمثل في أن اغلب الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية هي أدوات مبنية على أساس سعر الفائدة المحرم

شرعا، مثل الاحتياطي القانوني، وسعر إعادة الخصم، والتي تتعارض مع تعاليم الشريعة الإسلامية (خطوي و مبارك، 2020، صفحة 930).

- عدم وجود سوق مالي إسلامي وسوق للتأمين التكافلي والتي تمثل بنية تحتية لنشاط البنوك والنوافذ الإسلامية، الأمر الذي يزيد من صعوبات هذا النشاط (العربي و طروبيا، 2020، صفحة 260).

- نقص كبير في المصرفيين والتنفيذيين المؤهلين لتسيير النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر (خطوي و بن موسى، 2021، صفحة 100).

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي (خطوي و مبارك، 2020، صفحة 930).

6. مديرة الخدمات المالية الإسلامية (بنك الإسكان):

1.6. تعريف:

هي شباك تابع لبنك الإسكان متخصصة في تقديم التمويل الموافق للشريعة الإسلامية للمؤسسات الاقتصادية وقطاع الأعمال، أنشأت سنة 2013، وبدأ نشاطها الفعلي سنة 2015، وتقدم هذه النافذ مجموعة من المنتجات، والتي من أهمها خدمات التمويل، وتعمل الصيرفة الإسلامية وفقاً لمبادئ العدالة والمساواة والإنصاف، إذ يتم استخدام أدوات مبتكرة متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق عقود متنوعة أهمها المراجعة والمضاربة والمشاركة، والإجارة والاستصناع، فالتمويل الإسلامي هو عبارة عن تمويل المشاركة والتعاون وتكوين الجمعيات، كما يقدم البنك خدمات إسلامية أخرى وهي: سندات الاستثمار، والودائع لأجل، وحسابات الادخار (بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر، 2020).

تجدر الإشارة إلى النافذة محل الدراسة كونها زاولت نشاطها بشكل عادي من سنة 2015 إلى سنة 2020 تاريخ صدور قانون 20-02 مارس 2020 والمحدد لشروط فتح وتنظيم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، حيث التزمت النافذة الإسلامية محل الدراسة بجميع الشروط المنصوص عليها من قبل القانون السالف الذكر خاصة شروط الحصول على الرخصة والمحددة في المواد 14 و15 و16، وأيضا الشروط المتعلقة باستقلالية النافذة عن البنك من الناحية المالية، والمحاسبية، والكادر البشري، والمنصوص عليها في المواد 17 و18 من نفس القانون، وهذا ما مكنها من الحصول على ترخيص من طرف بنك الجزائر لمواصلة نشاط التمويل الإسلامي وفق قانون 20-02 مارس 2015 المتعلق بالصيرفة الإسلامية.

2.6. أهداف مديرة الخدمات المالية الإسلامية (بنك الإسكان):

تهدف النافذة عموما إلى (بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر، 2020):

- توفير منتجات مالية مطابقة للشريعة الإسلامية سواء استثمارا أو ادخارا لقطاع الأعمال في سوق التمويل الجزائري.

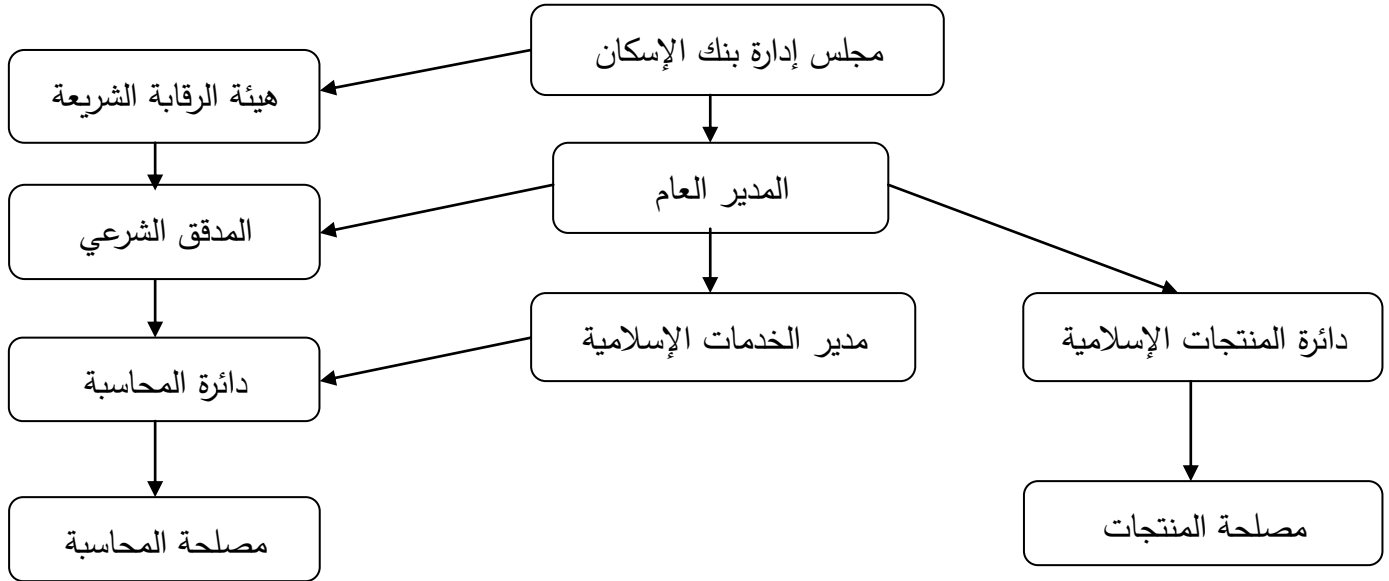
- توفير التمويل الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية للمؤسسات الراغبة في التمويل بعيدا عن التمويل التقليدي.

- السعي نحو تحقيق الربح، بمعنى الكسب الطيب البعيد عن الربا.

3.6. الهيكل التنظيمي لدائرة الخدمات المالية الإسلامية (بنك الإسكان):

تتكون مديرية المنتجات المالية لبنك الإسكان من مجموعة مديريات وهذا وفقا لمتطلبات النظام 20-02 15 مارس 2020، والتي يمكن عرضها ضمن الشكل التالي الذي يبين الهيكل الإداري للنافذة محل الدراسة:

الشكل 1: الهيكل الإداري للنافذة الإسلامية (مديرية الخدمات المالية الإسلامية بنك الإسكان)



المصدر: مديرية الخدمات المالية الإسلامية بنك الإسكان

يبين الشكل (1) الهيكل الإداري للنافذة الإسلامية محل الدراسة، حيث يتكون من مجلس إدارة بنك الإسكان يتبعه مدير عام للنافذة، ويتبع هذا الأخير مدير الخدمات المالية الإسلامية، ودائرة للمنتجات الإسلامية، والمدقق الشرعي، ودائرة للمحاسبة تتبع مدير الخدمات الإسلامية ومصلحة للمحاسبة، كما تتبع مصلحة المنتجات دائرة المنتجات الإسلامية.

ان الشكل (1) يمثل هيكل مديرية الخدمات المالية الإسلامية التابعة لبنك الإسكان، والذي يطابق شروط عمل النواذ الإسلامية في الجزائر حسب القانون السالف الذكر خاصة من ناحية استقلالية النافذة بحيث يكون للنافذة كيان مستقل عن المصالح الأخرى للبنك، ولها هيكل اداري خاص يضمن الاستقلال المالي والمحاسبي، كما توجد بالنافذة مصلحة للتدقيق الشرعي تتبع هيئة للرقابة الشرعية مستقلة عن المدير العام تضمن شرعية العمليات المالية للنافذة محل الدراسة.

7. منتجات التمويل المعروضة لقطاع الأعمال من طرف النافذة:

تعرض النافذة الإسلامية التابعة لبنك الإسكان في الجزائر مجموعة من المنتجات المالية الموافقة للشريعة الإسلامية، والتي تم عرضها على قطاع الأعمال والمؤسسات الاقتصادية، وهذا بعد الحصول على شهادة المطابقة الشرعية المسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية حسب قانون 02-20 مارس 2020، وأيضا الموافقة على هيئة الرقابة الشرعية التابعة للنافذة، وسنحاول في التالي عرض هذه المنتجات والتعريف بها في التالي:

جدول 1: منتجات التمويل لمديرية الخدمات المالية الإسلامية بنك الإسكان

اسم المنتج	وصف المنتج	الفئة المستهدفة من المنتج
المرابحة	تعرف المربحة على أنها شراء السلعة البنك لسلعة منقولة أو ثابتة بمواصفات محددة بناء على طلب ووعد المتعامل ثم إعادة بيعها له مربحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش الربح موعود به من المتعامل، وتسمح المربحة للبنك بتمويل كل من الاحتياجات التشغيلية للعملاء (المواد الخام، المنتجات الوسيطة، إضافة إلى السلع الموجهة إلى الاستهلاك مباشرة)، كما تسمح بتمويل الاستثمارات (منقولات وعقارات، ومعدات) .	- التجار (شخص طبيعي أو معنوي) - أصحاب المهن الحرة - الحرفيين - الأشخاص الطبيعيين المستفيدين من تمويلات الأفراد
المضاربة	هي عقد يبرمه البنك بصفته ربا للمال مع العميل بصفته مضاربا، يتم من خلاله منح للعميل مبلغا من المال للمضاربة والمتاجرة مقدار من الربح شائعا مشتركا بينهما حسبما تم التوافق عليه، اما الخسارة فهي تقع على البنك وحده، ويخسر العميل المضارب جهده وعمله وذلك بعد ثبوت عدم تعدي وتقصير العميل، وقد تكون المضاربة مطبقة او مقيدة بمشروع بعينه او منتج خاص	- التجار (شخص طبيعي أو معنوي) - أصحاب المهن الحرة
المشاركة	هي عقد بين البنك والعميل ، يقدم كل منهما حصة مالية شائعة لاجل تحقيق مشروع ما، حيث يتم توزيع الربح المحقق حسب الاتفاق بينهما، بينما تقع الخسارة حسب نسبة المشاركة.	- التجار (شخص طبيعي أو معنوي) - أصحاب المهن الحرة
الاستصناع	هو عقد بين البنك والعميل يتعهد فيه البنك بصناعة عين موصوفة في الذمة بسعر محدد على أن تسلم في تاريخ معين (ويكون البنك صانعا والعميل مستصنعا)، ويقوم البنك بإبرام عقد استصناع مواز مع طرف ثالث (عقد مقاوله) يكون فيه البنك مستصنعا والمقاول صانعا، ويقوم البنك في هذه الحالة بتسديد كل المصاريف المتعلقة بهذه السلعة التي يبيعها للزبون مقابل مبلغ يتضمن هامش ربح مستحق. يمكن تطبيق الاستصناع في التمويل العقاري في عدة مجالات، كبناء المساكن والمقرات الاجتماعية للشركات والهياكل البنوية	- التجار (شخص طبيعي أو معنوي) - أصحاب المهن الحرة - الأفراد في حال تمويل الأفراد (العقار)

	للمصانع ، كما يمكن استخدامه في المجال الصناعي.	
السلم	هو بيع عاجل بأجل حيث يقوم البنك بشراء سلعة من عند العميل موصوفة في الذمة بثمن مقبوض في الحال وبشروط خاصة يتم فيها توكيل المصرف للعميل ببيعها نيابة عنه. يتمتع السلم بميزة السماح للبنك بتسديد الأموال مباشرة إلى عميله، عن طريق وضع نفسه كمشتري تجاهه ومنحه مهلة لتسليم البضائع موضوع التمويل، مع مراعاة حقيقة انه اعتبار يد العميل يد أمانة وليست ضمان، هذا النوع من التمويل يوفر فرصا ومرونة اكبر لتدخل البنك لتغطية جميع احتياجات تمويل رأس المال العامل، وجميع التكاليف التشغيلية مثل الأجور والضرائب، وفي حالات استثنائية جدا لمجابهة الحاجيات الاستثمارية.	
الإجارة	هو عقد بين البنك والعميل يؤجر من خلاله البنك عينا موجودة في ملكه عند التعاقد او موصوفة في الذمة وتسلم في تاريخ محدد وتنتقل فيها ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة، ويمكن تطبيق الإجارة في التمويل العقاري ك شراء المساكن الجاهزة والبنائيات كما يمكن تطبيقها على المنقولات في المجال الصناعي والخدمات باختلاف أشكاله وأنواعه.	- التجار(شخص طبيعي أو معنوي) - أصحاب المهن الحرة -الأفراد في حال تمويل الأفراد (إجارة العقار)

المصدر: تم انجاز الجدول(1) بالاعتماد على البطاقات الوصفية لمنتجات مديرية الخدمات المالية الإسلامية بنك الإسكان من خلال الجدول(1) نلاحظ أن منتجات التمويل المعروضة من طرف النافذة محل الدراسة هي صيغ التمويل الإسلامي المعروفة، إلا أنها اقتصر على بعض الصيغ، وتم استثناء صيغ أخرى وهي المساقاة والمزارعة والمغارسة، وهي من أهم صيغ التمويل الإسلامي، أن هذا الاستثناء والذي ظهر في صيغ التمويل المعروضة من طرف النافذة محل الدراسة يعود إلى نظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، والذي حصر عمليات الصيرفة الإسلامية بالصيغ المبينة في الجدول(1) إضافة إلى (حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)(النظام رقم 20-02، صفحة33)، حيث حدد هذا النظام ما لا يمكن تحديده، خاصة وأن الأمر يتعلق بالحصول على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهذا الإجراء لا يحد فقط في صيغ التمويل المعروضة من طرف النافذة محل الدراسة، أو البنوك الإسلامية الأخرى بل أكثر من ذلك، فهو يحد من الابتكار في مجال الصناعة المالية الإسلامية ككل في الجزائر.

8. واقع تمويل قطاع الأعمال من طرف مديرية الخدمات المالية الإسلامية بنك الإسكان:

نحاول في هذا الإطار بيان واقع تمويل المؤسسات الاقتصادية من طرف النافذة محل الدراسة، وهذا عن طريق تتبع تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف النافذة من سنة بداية نشاطها إلى سنة 2020، أيضا نعرف على القطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات وأيضا نحاول عرض طبيعة ملكية هذه المؤسسات، وأيضا نتتبع تطور التمويل المقدم لهذه المؤسسات حسب الصيغ في الفترة محل الدراسة.

1.8. تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف النافذة:

تستهدف مديرية الخدمات المالية الإسلامية بنك الإسكان المؤسسات الاقتصادية وقطاع الأعمال بمنتجاتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تم عرضها في الجدول السابق ، وقد شهد عدد المؤسسات المستفيدة من خدمات هذه النافذة تزايداً من الفترة محل الدراسة مستفيداً من الخدمات المعروضة وسنحاول عرض تطور عدد هذه المؤسسات في الجدول التالي:

الجدول 1: تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف النافذة

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المؤسسات	10	28	48	52	62	62	69

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير نشاط النافذة من سنة 2014 إلى سنة 2020

من خلال الجدول نلاحظ زيادة مستمرة في عدد المؤسسات المستفيدة من خدمات التمويل من النافذة الإسلامية التابعة لبنك الإسكان، حيث ارتفع عدد المؤسسات من 10 مؤسسات سنة 2014 إلى 28 مؤسسة سنة 2015 أي زيادة ب 28 مؤسسة وواصل ارتفاع عدد المؤسسات في سنة 2016 إلى 48 مؤسسة أي زيادة في عدد المؤسسات ب 20 مؤسسة، ثم يواصل الارتفاع في سنة 2017 ليصل إلى 52 مؤسسة، وفي سنتي 2018 و 2019 عرف استقراراً بعدد 62 مؤسسة ثم يقفز في السنة الموالية إلى 69 مؤسسة، أي أن عدد المؤسسات تضاعف بما يقارب سبع مرات من تاريخ افتتاح النافذة الإسلامية لبنك الإسكان إلى سنة 2020، وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً لنشاط النافذة في استقطاب المؤسسات الاقتصادية.

2.8. تطور مبالغ التمويل حسب الصيغ :

سنحاول في التالي تتبع تطور التمويل المقدم من طرف النافذة محل الدراسة إلى المؤسسات الاقتصادية وقطاع الأعمال في الفترة 2014 وهي سنة انطلاق النافذة في نشاط التمويل الإسلامي إلى 2020 حيث سنعرض في الجدول التالي صيغ التمويل المقدمة لقطاع الأعمال والمؤسسات الاقتصادية وتطور مبالغ هذه الصيغ.

الجدول 2: يبين تطور مبالغ التمويل حسب الصيغ المبالغ بالمليون دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المربحة	250	390	890	1010	1200	1450	968
السلم	1020	5400	6030	12000	13500	12500	140000

المصدر: التقارير السنوية للنافذة الإسلامية من سنة 2014 إلى سنة 2020

من الجدول (2) يتبين لنا أن النافذة الإسلامية محب الدراسة اقتصر التمويل المقدم ن طرفها للمؤسسات الاقتصادية على صيغتين وهما المربحة والسلم، ويعود اقتصار النافذة على هاتين الصيغتين لحدثة نشاطها كما أن هذين الصيغتين مناسبتين لقطاع الأعمال والأكثر طلباً للمؤسسات الاقتصادية،

كما نلاحظ زيادة مستمرة في مبالغ التمويل بالنسبة لكلا الصيغتين (المرابحة، السلم)، حيث تزايد التمويل بصيغة المrabحة بنسبة 56% من سنة 2014 إلى 2015، ثم تزايد بأكثر من 100% سنة 2016 ثم تواصل الارتفاع إلى سنة 2019 ثم تعرف انخفاضاً بما يقارب 30%، أما عن السلم فعرف تضاعفاً بأكثر من خمس أضعاف من سنة 2014 إلى سنة 2015 ثم عرف ارتفاعاً ب 11.67%، وفي سنة 2017 عرف ارتفاعاً بما يقارب 100% ثم تواصل الارتفاع إلى سنة 2018 ثم يعرف انخفاضاً سنة 2019 ثم يقفز التمويل بالسلم إلى 140000 دج أي تضاعف بأكثر من 11 مرة، ويعود هذا إلى زيادة مستمرة في الطلب على التمويل الراجع لزيادة عدد المؤسسات الطالبة للتمويل من بداية نشاط النافذة إلى سنة 2020 والتي تضاعف عددها إلى 7 مرات في نفس الفترة، ومن نفس الجدول نلاحظ أيضاً أن مبالغ التمويل بصيغة السلم أكبر منه من مبالغ التمويل بالمrabحة، بحيث تفوق مبالغ التمويل بالسلم بأربعة أضعاف سنة 2014 كما أن باقي السنوات يفوق التمويل بالسلم المrabحة بعدة أضعاف وهذا راجع لملائمة التمويل بالسلم لنشاط المؤسسات الاقتصادية من جهة وأيضاً للمزايا التي يتمتع بها التمويل بصيغة السلم والتي يمكن تلخيصها في التالي (فلوق، 2011، صفحة 183):

- زيادة السيولة في المؤسسة والتي تؤثر على الزيادة في رأس المال العامل وتحسين نسب السيولة وزيادة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

- تصريف منتجات المؤسسة وذلك بسعر مخطط له مسبقاً.

- تخفيض تكاليف التسويق والدعاية والتخزين الخاصة بمنتج السلم وهذا يزيد من هامش ربح المؤسسة. مناسبة العبء التمويلي بصيغة السلم أفضل من القروض البنكية التي تلزم دفع فوائد محددة مسبقاً أما السلم فالعبء يقتصر على التزام المؤسسة بتسليم السلعة في آجالها فقط. أي أن المؤسسة التي تحصل على تمويل السلم تكون في غنى عن التمويل بالقروض الربوية ولا يترتب عليها دفع فوائد وهذا يسمح بتخفيض تكلفة الإنتاج.

أما بالنسبة للصيغ التمويل الأخرى فلم تظهر طيلة سنوات الدراسة، وهي المضاربة والمشاركة والاستصناع، ويعود عدم ظهورها في التمويلات الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية إلى عدم وجود طلب من هذه الأخيرة التمويل وفق هذه الصيغ، ضف إلى ذلك حداثة نشاط النافذة محل الدراسة عموماً.

كما توجد تحديات أخرى تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي بصفة عامة والنافذة محل الدراسة بصفة خاصة في منح التمويل وفق صيغ المضاربة والمشاركة، والقائمة على المشاركة في الربح والخسارة، والتي تحد من منح التمويل بهذه الصيغ والتي يمكن تلخيصها في التالي:

- تحميل الخسارة لرب المال يجعل البنوك والنوافذ الإسلامية تحجم على التمويل بصيغ المضاربة والمشاركة، وذلك باعتبار يد المضارب أو الشريك يد أمانة، فلا يضمن، ولا يجوز اشتراط ضمان أي منهما من غير تعد ولا تقصي، ولا يشترط المضارب خسارة رب المال أو جزء منها دون تعد منه أو مخالفة لشروط العقد وقيوده (محي الدين، 2004، صفحة 14).

- عدم قدرة البنوك والنوافذ الإسلامية على فرض ضمانات على التمويل الممنوح وفق صيغ المضاربة والمشاركة، لأنه لا يجوز شرعا ضمان رأس المال في حالة المضاربة، وإنما يجوز تضمين الشريك الخسارة في حالة التعدي والتقصير أو الإخلال بشروط العقد (الياس عبد الله، 2007، صفحة 139).
- تعدد المخاطر العالية المصاحبة للتمويل بصيغ المضاربة والمشاركة من أكبر التحديات التي تواجه البنوك والنوافذ الإسلامية، خاصة مخاطر عدم الالتزام الأخلاقي من طرف العميل الشريك في المشاركة إذا كان يضمم ابتداء من عدم رد حصة المصرف في رأس مال المشاركة، وهذا الخطر يرتبط بأهم طرف في المشاركة وهو العميل فالمشاركة تقتضي نوعا خاصا من العملاء تتوفر فيهم النزاهة، والأخلاق الحسنة، والكفاية الإدارية والاقتصادية، فالملاءة الاقتصادية والمالية للعميل من أهم جوانب المشاركة (احمد مجذوب، 2013، صفحة 204).
- الاستجابة لرغبة العملاء الذين يفضلون صيغ السلم والمراوحة على المراوحة والمشاركة (احمد مجذوب، 2013، صفحة 215).
- أما بالنسبة لصيغة التمويل بالإيجار فيخصص بنك الإسكان دائرة خاصة للتمويل بهذه الصيغة، أي أن التمويل بهذه الصيغة ليس من اختصاص النافذة محل الدراسة (المصدر بنك الإسكان).

3.8. القطاعات الممولة من طرف النافذة:

تستهدف النافذة جميع الأنشطة الاقتصادية وجميع القطاعات إلا أن القطاعات المستفيدة في الفترة محل الدراسة توزعت على قطاعين، وهما القطاع الصناعي والقطاع التجاري، والجدول (3) يبين التوزيع النسبي للقطاعات التي تنتمي إليها هذه المؤسسات المستفيدة من تمويل مديرية الخدمات المالية الإسلامية لبنك الإسكان.

جدول 3: إجمالي عدد المؤسسات المستفيدة من التمويل الإسلامي حسب القطاع

اسم القطاع	قطاع صناعي	قطاع تجاري	المجموع
عدد المؤسسات	32	37	69
%	46.38	53.62	%100

المصدر: التقارير السنوية للنافذة الإسلامية من سنة 2014 إلى سنة 2020

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن إجمالي عدد المؤسسات الممولة من طرف النافذة محل الدراسة هو 69 مؤسسة، 32 مؤسسة تنشط بالقطاع الصناعي بنسبة 46.38%، و 37 مؤسسة ذات طابع تجاري أي بنسبة 53.62%. ونلاحظ أن عدد مؤسسات القطاع التجاري أكبر من عدد المؤسسات ذات الطابع الصناعي، أن اقتصار التمويل على هذين القطاعين يعود إلى ربحية هذين القطاعين، كما أن تمويل هذين القطاعين يوفر الأمان لأموال النافذة لان النافذة الإسلامية تبحث هي أيضا عن الربح، أما بالنسبة

لطبيعة ملكية هذه المؤسسات في جميعها مؤسسات خاصة أي، أن النافذة لم تمويل مؤسسات القطاع العام ولا المؤسسات ذات الملكية المختلطة بين القطاعين العام والخاص وهذا لحد كتابة هذا البحث، ويعود عدم تمويل مؤسسات القطاع العام والمؤسسات ذات الملكية المختلطة بين القطاع العام والخاص هو أن هذه المؤسسات مرتبطة بالبنوك العمومية.

9. خاتمة:

نخلص إلى أن النافذة الإسلامية "مديرية المنتجات الإسلامية" التابعة لبنك الإسكان تقوم بدور له أهمية في تمويل قطاع الأعمال، وإن كانت في بداية التجربة، حيث بدأت النافذة نشاطها سنة 2014 قبل صدور نظام 02-20 مارس 2020 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، وبعد صدور هذا النظام عملت على الالتزام بجميع متطلبات هذا النظام.

رغم وجود نظام 02-20 مارس 2020 المتعلق بالصيرفة الإسلامية إلا أنه يوجد قصور من الجانب القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر خاصة في مجال السياسة النقدية والتي لا تراعي خصوصية هذه المؤسسات سواء كانت نوافذ أو بنوك إسلامية.

تعرض النافذة تشكيلة من صيغ التمويل المطابقة للشريعة الإسلامية، والمصادقة عليها من طرف الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وفق الشروط المنصوص عليها في النظام 02-20 2020، وأيضا ملائمة للعمل المصرفي الحديث، إلا أنها تنحصر فقط في بعض الصيغ كما تهمل صيغ أخرى مثل والمساواة والمزارعة.

أما عن التمويل الفعلي المقدم من طرف النافذة محل الدراسة فاقصر في الفترة بين 2014 إلى 2020 فقط على صيغتين وهما المراجعة والسلم، ويعود هذا لحدثة نشاط النافذة من جهة، وإن صيغتي التمويل (المراجعة، والسلم) ملائمة لتمويل أنشطة المؤسسات الاقتصادية، زد على ذلك أن حجم التمويل بصيغة السلم أكبر منه بصيغة المراجعة وهذا راجع لطلب المؤسسات الاقتصادية على التمويل بهذه الصيغة، والتي تلبي الحاجات المالية للمؤسسات الاقتصادية، خاصة تلك الناشطة في القطاع الصناعي والتجاري، كما اقتصر التمويل على قطاعي الصناعة والتجارة ويرجع هذا إلى ربحية هذه القطاعات الحيوية، كما أنها توفر الضمان لأموال النافذة.

إن عدم منح تمويل من طرف النافذة الإسلامية محل الدراسة وفق صيغ المضاربة والمشاركة بصفة خاصة، يعود إلى المخاطر العالية المصاحبة لعمليات التمويل وفق هذه الصيغ، وصعوبة تطبيق هذا النوع من الصيغ بالنسبة للبنوك الإسلامية حول العالم، وليست فقط النافذة محل الدراسة.

10. توصيات:

- استحداث قوانين جديدة تراعي خصوصية البنوك والنوافذ الإسلامية خاصة في تعاملها مع البنك المركزي فيما يخص إدارة السياسة النقدية.
- توسيع الإطار القانوني الخاص بعمليات الصيرفة الإسلامية ليشمل جميع صيغ التمويل الإسلامي المعروفة كالمزارعة والمساواة، وفتح المجال للإبداع المالي في هذا المجال.

- تطوير التمويل بصيغ المضاربة والمشاركة، لتلعب هذه الصيغ دورها في تمويل المشاريع على المستوى الجزئي، والتنمية الاقتصادية على المستوى الكلي.
- ضرورة بذل مجهود اكبر من طرف النافذة محل الدراسة، من اجل استقطاب مؤسسات من قطاعات أخرى مثل الأشغال العمومية والقطاع الزراعي، وأيضا استقطاب مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع المختلط.

11. قائمة المراجع:

- الياس عبد الله ابو الهيجاء، 2007، تطوير اليات التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن.
- فلول رفيق، 2011، دراسة اثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر.
- احمد مجذوب احمد علي، 2013، التمويل المصرفي الاسلامي بين صيغ المشاركات والمداينات، بحوث ندوة البركة الرابعة الثلاثين للاقتصاد الاسلامي، مجموعة البركة المصرفية، المنامة.
- رحمانى احمد، جبوري محمد، 2020، النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 6 العدد 1، الصفحات: 65-85.
- مصطفى العربي، طروبيا النذير، 2020، توطين الصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام 20-02، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6 العدد 2.
- خطوي منير، بن موسى أعر، 2021، النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 5، العدد 2، الصفحات: 84-103.
- حفصي عباس، 2017، مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية، مجلة الدراسات الإسلامية، مجلد 5 العدد 8.
- احمد محي الدين، 2004، تطبيق المضاربة والمشاركة الثابتة و المتناقصة في التمويلات المصرفية، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية، مجموعة البركة المصرفية، البحرين.
- خطوي منير، لسلوس مبارك، 2020، النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد 13، العدد 2، الصفحات: 922-943.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 24 مارس 2020.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2005، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدى المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، كوالالمبور.
- الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية 2021/03/16
- <https://www.aps.dz/ar/economie/103614-320-2021>
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر، <https://read.opensooq.com>

- مديرية الخدمات المالية الإسلامية بنك الإسكان للمنتجات، البطاقات الوصفية لمنتجات: (المrabحة، المضاربة، المشاركة، الاستصناع، السلم، الإجارة، حساب الاستثمار غير المخصص، حساب الادخار الإسلامي، شهادة الاستثمار، الحساب الجاري الإسلامي).

- مديرية الخدمات المالية الإسلامية بنك الإسكان، تقارير النشاط من سنة 2014 إلى سنة 2020.

- مديرية الخدمات المالية الإسلامية بنك الإسكان، التقارير السنوية من سنة 2014 إلى سنة 2020.